

تأثير النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة

يحياوي صالح: أستاذ محاضر "ب"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مقدمة

قبل الحديث عن تأثير النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة لابد لنا من معرفة هذا النظام فنشأة هذا النظام تعود الى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع بروز المؤسسات المالية العالمية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي كذراع مالية لهذا النظام التجاري الدولي، وقد استكمل فيما بعد هذا النظام ببرز منظمة التجارة العالمية كأداة تجارية لتستكمل بذلك اركان هذا النظام وهذا سنة 1995 بمراكش المغربية.

لقد ظهر في السنوات الأخيرة جليا أن الحفاظ على البيئة وتحرير التجارة الدولية أمران متعارضان، بمعنى أن الجهود التي تبذلها كل دولة للحفاظ على البيئة تلحق أضرارا بعلاقات الدول التجارية مع دول العالم الأخرى، وتجد هذه النتيجة تفسيراً لها في الأعباء الإضافية التي تتحملها كل دولة في سبيل الحفاظ على البيئة، وتضيفها بالتالي إلى تكاليف الإنتاج، وهو قد يفقدها وسام التنافسية في الأسواق العالمية، و يضر بالتالي بميزاتها التجارية وهو وضع يخلق تناقضا صريحا بين تحرير التجارة العالمية من ناحية وسياسات الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

فمن منظور العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية وسياسات الحفاظ على البيئة تحضي الدول النامية باهتمام خاصة، حيث تضغط عليها الدول المتقدمة بالسير في الاتجاهين معا، أي اتجاه تحرير تجارتها الدولية في جانب واتجاه حماية البيئة في جانب آخر، و يحمل هذا الوضع اقتصاديات الدول النامية بأعباء كبيرة، هذا في

الوقت الذي تشعر فيه بأنها غير مسؤولة عن تدهور البيئة العالمية و تلقي بالمسؤولية كاملة على الدول المتقدمة وسياساتها الاقتصادية والتجارية، في المقابل تصدر الدول المتقدمة على التزام الدول النامية بانتهاج سياسات تحمي بموجبها البيئة العالمية في المستقبل، وتبني الدول المتقدمة وجهة نظرها بأن العالمية في المستقبل، وتبني الدول المتقدمة وجهة نظرها بأن الالتزام بحماية البيئة من جانبها يضر بالأطراف الملتزمة ويهيئ السبيل لمكاسب غير مشروعة، من وجهة نظر التجارة الحرة لأطراف التبادل التجارة غير الملتزمة بسياسات حماية البيئة، وتحدد الدول المتقدمة الدول النامية بفرض عقوبات على هذه الأخيرة في حال استمرارها في انتهاج سياسات غير ملائمة. وسنتطرق من خلال هذه الدراسة تأثير النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة من خلال مبحثين نتعرض في أولهما الى تأثير سياسات المؤسسات المالية العالمية على اوضاع البيئة من خلال (مطلب اول) يتحدث عن تأثير البنك العالمي على البيئة و(مطلب ثاني) يتحدث عن تأثير صندوق النقد الدولي على البيئة في ظل سياسة التصحيح الهيكلي عالميا، ثم نتطرق في المبحث الثاني الى تأثير اتفاقات التجارة العالمية على البيئة على البيئة من خلال (مطلب اول) يتحدث عن تأثير اتفاقات جات لسنة 1947م (مطلب ثاني) يتحدث عن تأثير منظمة التجارة العالمية على البيئة.

المبحث الأول : تأثير سياسات المؤسسات المالية العالمية على البيئة

مما لا شك فيه أن التلوث البيئي يحمل آثار ضارة تقع عواقبها على المجتمع، ويرى الاقتصاديون أن هناك فرق بين التلوث المحلي والتلوث الدولي، وذلك لأن التلوث يعرف حدودا دولية، كما انه ينتقل من دولة إلى أخرى أو بصورة مباشرة عبر البحار والأزهار و الهواء، أو بصورة غير مباشرة من خلال التجارة الدولية، الأمر الذي جعل الاقتصاديين يهتمون ببحث العلاقة بين البيئة و التجارة الدولية في أواخر عقد السبعينات من القرن العشرين، بعد أن كانوا يعتبرون كافة الظاهر البيئة بمثابة متغيرات أو آثار خارجية يمكن لهم تجاهلها، ومن ثم فلقد استلزم هذا الأمر من الاقتصاديين الاهتمام بالظواهر البيئية، وبحث العلاقة بين السياسة البيئية والتجارة

الدولية، مما أدى إلى دمج البيئة أو المتغيرات البيئة في نظرية التجارة الدولية⁽¹⁾، واعتبار البيئة أحد عناصر التجارة الدولية، و يمكن إرجاع هذه المعالجة إلى العوامل التالية :

أولاً : تعتبر البيئة عنصراً إنتاجياً لازماً كالعناصر الإنتاجية الأخرى حيث أنها، مصدر خدمات إنتاجية لكافة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تعريف ما يتخلف عن هذه الأنشطة من انبعاثات ومخلفات، حيث أن قدرة الطبيعة على امتصاص هذه الانبعاثات و المخلفات ذاتياً تكاد تكون محدودة لذا فإن البيئة تعتبر عنصراً إنتاجياً كأى عنصر إنتاجي آخر، غير قابل للتجزئة عن الإمكانيات المتاحة لأي دولة، كما أنها قيد على الإنتاج والتجارة الدولية، وتتسبب في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول و بالتالي فهي مصدر أو سبب تمتع إحدى الدول بميزة تنافسية عن الأخرى.

ثانياً : يستلزم الحفاظ على البيئة تسعير الموارد البيئية بما يتناسب مع التكاليف الاجتماعية، وذلك من خلال تحميل كل سلعة بتكاليف تلوثها للبيئة عن طريق تحويل الوفورات البيئية السالبة إلى تكاليف داخلية في الأنشطة الإنتاجية و الاستهلاكية المتسببة في التلوث.

إذ اشتمال أسعار السلع و الخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية يعتبر بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية و العالمية، و من ثم فإن هذا التصحيح يساعد على تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية و تلك المقبلة على الموارد الطبيعية و البيئة من ناحية، و بين قدرة البيئة على مواجهة هذا الطلب من ناحية أخرى بحيث لا يقال من القدرة الامتصاص الذاتية للبيئة، أو يخفض من معدلات التنمية.

1- سامي عفيفي حاتم - الاتجاهات الحديثة في اقتصاد الدولي و التجارة الدولية - قضايا معاصرة للتجارة الدولية - الدار المصرية اللبنانية - 2005.

هذا و يمكن القول بأن ضريبة التلوث Tax pollution تعد من أهما أدوات السياسة البيئية للمحافظة على البيئة من سوء الاستخدام، حيث تتضمن هذه الأداة إدراج التكاليف الخارجية في قائمة التكاليف الداخلية و تحميلها على المتسبب، وهو تأخذ به الدول المتقدمة⁽¹⁾.

وفي ضوء ما سبق فإن إدراج البيئة كأحد متغيرات التجارة الدولية سوف يؤدي إلى النتائج التالية:

أولاً : إذا التزمت كافة الدول بنفس المعايير البيئية، بغرض تحقيق مستوى واحد من نظافة البيئة، فإن هذا سوف يؤدي إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة، سوف تقوم بتخصيص قدر أقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى الأقل استعدادا في هذا الشأن.

ثانياً : تخطى الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في الموارد البيئية بميزة تنافسية في إنتاج السلع و الخدمات الأكثر تلوثا للبيئة، و بالتالي تغيير نمط التجارة الدولية، مما يحدث تغييرا في الهياكل الاقتصادية.

إلا أنه إذا انتهجت إحدى الدول سياسة بيئية، فإن ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج، مما يصب في بوثقة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا، و هذا بدوره يؤدي إلى النتائج التالية² :

- 1) الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج هذه السلع والخدمات ومن ثم إسداد الستار على تنافسيتهما في الأسواق العالمية.
- 2) عجز المنتجين المحليين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق المحلية.

1 - Carolyn Fisher, Sondra Hoffman, and Yutaka Yashina, multilateral trade agreement and market - nosed environmental policies, riscuss paper 02-28 rusaurees for the future, Moy, nas hington.P.C.2002

² - سامي حاتم عفيفي - المرجع السابق - ص 314.

هذا و بعد ان لاحظنا كيف أدرج موضوع البيئة في التجارة العالمية و العلاقة بين التجارة الدولية و البيئة و الصراع الدولي للحفاظ عليهما من قبل الدول المتقدمة و الدول النامية من جهة اخرى لابد من ان نتطرق الى دور المؤسسات المالية العالمية في الحفاظ على البيئة و التأثير عليها.

المطلب الاول : تأثير سياسات البنك الدولي على البيئة

لعل من الفاعلين الرئيسيين في العالم في قضايا البيئة مجموعة البنك الدولي، حيث تمثل هذه المجموعة التنظيم الاقتصادي الدولي لقضايا الاستثمار العالمي وما يرتبط به من محددات، ويمكن القول أن البنك الدولي يلعب دور الفاعل الرئيسي الثاني بعد الأمم المتحدة¹، خاصة في ضوء اهتماماته بصياغة و تحديد إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة مع الاتجاه و التحول نحو آليات و أولويات جديدة الاستثمارات الدولية تمكن العالم من خلق بيئة استثمارية دولية أكثر تناعما مع المنظومة البيئية جانب من القروض التي يمنحها لرفع كفاءة مشروعات ومحطات الطاقة لتقليل الانبعاث الضارة بالبيئة، يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي يأخذ في اعتباره موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير واشتراطات منح القروض للدول الطالبة لها.

لقد أعد البنك الدولي في عام 2000 إستراتيجية شاملة للبيئة والتنمية المستدامة تم عرضها على قيمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة الذي عقد في عام 2002، ولقد أنشأ البنك قسما للبيئة في أواخر عام 1990 ثم تم تعيين نائبا لرئيس البنك للشؤون البيئية، وهذه مؤشرات دالة على التحول الكبير في سياسات البنك

1- راجع بهذا الخصوص الدراسات الثلاثة التي تضمنها عدد مجلة السياسة الدولية رقم 145، الصادر في يوليو 2001 - هذه الدراسات هي:

- نيرمين السعدي، بروتوكول كيوتو وأزمة المناخ ص 205 - 208.
- نعي الجبالي، الآثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو، ص 209 - 211.
- أحمد سوقي محمد إسماعيل، نمط للإدارة و قضية تغير المناخ، ص 212 - 219.

الدولي نحو إدماج الشأن البيئي العالمي ضمن أولويات اهتمامه وأنشطة في مجالات تقديم القروض والمنح التي ترفع من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، وتخفيض الآثار الضارة لظاهرة التلوث البيئي، مما سبق يظهر أن سياسات البنك الدولي جاءت لتدعم الحق في بيئة نظيفة وصحية من خلال السياسات والقرارات المتخذة في شأن حماية البيئة كتمويل المشاريع التي تقلل من الانبعاثات الضارة بالبيئة و الدراسات التي أعدها البنك من خلال إعداد دراسات شاملة للبيئة والتنمية، لكن هل هذا الدعم من جانب البنك الدولي كاف كأحد أذرع النظام التجاري العالمي الجديد، وماذا عن اتفاقات التجارة العالمية ودورها في حماية حق الإنسان في بيئة نظيفة وهذا ما سنحاول أن نجيب عنه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

المطلب الثاني: أثار سياسات صندوق النقد الدولي على البيئة

لئن كان التحديد الدقيق للعلاقة بين أزمة الدين والتكيف الهيكلي وتردي البيئة يعتبر مهمة صعبة إلا أنه يبدو أن هناك عدة طرق يفرض بها التأكيد على أن تنوع الصادرات لخلق المزيد من الصرف الأجنبي لخدمة الديون قيذا شديدا على قاعدة الموارد الطبيعية للعديد من البلدان الفقيرة، و يتمثل واحد من أكثر هذه الروابط بدهاءة في كون تصدير الموارد الطبيعية، بما في ذلك الخشب الاستوائي، من عدة بلدان من أقل البلدان نموا قد ارتفع ارتفاعا شديدا للاستجابة لاحتياجات خدمة الديون المتزايدة و التي تفرضها سياسات صندوق النقد الدولي، مع ترك اعتبارات الاستدامة جانبا¹ و أكبر البلدان المدينة هي نفس البلدان التي يسجل بها أعلى معدل لم يسبق له مثيل في إتلاف الغابات².

⁵ - Panayotou and K. Hupe, « environmental and impacts of structural adjustment programmes : synthesis and recommendation "harward institute of international development Cambridge, MA, 1995.

⁶ - P. Elabor – Idemudia, j Milvenc and K. Shettima", world Bank takes control of Unced's environment fund, "Economic justice update, vol 1, N° 4, September 1992.

ففي الكامبيرون مثلاً، تقوم 150 شركة عاملة مرخص لها في مجال الخشب، و من بينها 23 شركة محلية، بقطع الأشجار لأغراض تجارية، و تقوم وزارة نامبيا لمصائد الأسماك البحرية بصيد عجل البحر على نطاق واسع لأغراض التصدير إلى الشرق الأقصى، و حسب فريق العمل الناميبي المعني بالحيوانات، فإن معدل عجل البحر في السنة مرتفعة و يصل إلى 95 في المائة¹، و في غانا يجري حالياً إنعاش صناعة الخشب بدعم من البنك الدولي للتعويض عن الهبوط في الصرف الأجنبي المتأتي من الكاكاو، وارتفع إنتاج الخشب من 147000 متر مكعب إلى 413000 متر مكعب في الفترة ما بين 1984 و 1987².

وقد عجل ذلك التدمير المطرد لغابات غانا التي انخفض حجمها بشكل كبير نتيجة لعقود من تحويل أراضي الغابات إلى أغراض زراعية، و كما حصل ذلك في أنحاء أخرى من العالم فإن هذا يحتمل أن يؤدي إلى وضع يكون بمثابة الكارثة ينخفض فيه إنتاج الأغذية وتتدنى فيه خصوبة التربة وتسود مشاكل المياه³.

لقد أدى التكيف الهيكلي الذي يستحدثه الدين إلى التأثير بشكل غير متناسب على أشد السكان فقراً الذين يضطرون إلى استغلال قاعدة الموارد بطرق غير مستدامة وتتمثل مثل هذه الأنشطة إلى تأمين البقاء الاستيطان التلقائي في الغابات الاستوائية، والتعدين على نطاق صغير، والاستخدام المكثف للأراضي الزراعية والنظم الإيكولوجية البحرية، والتخفيض العشوائي في البرامج الحكومية الحيوية التي تمول حماية البيئة، مثل حفظ التربة وإعادة التشجير للغابات وتخفيض حجم وكالات الانفاذ، وكلها أمور تزيد من سرعة ترودي الموارد الطبيعية.

7- Adotey Bing « Ghana : Devolution brings little » Africa recovery, vol, 5 N° 1, June 1991, P 14.

8- R. p. Mann, « Time running out : the urgent need for three planting in africa » the ecologist, vol, 20, N° 2 Martch/April 1990, PP 48 – 53.

9-Unicef, Crisis in Mortality, health and nutrition, florence, unicef international child development centre 1994.

وتعد المأساة التي حدثت في دولتي أمريكا اللاتينية هندوراس ونيكاراغوا كثلا بينا لهذه المشكلة، وحتى قبل الإعصار "ميتشي" كانت هندوراس ونيكاراغوا من أفقر البلدان في نصف الكرة الأرضية إذ يعيش قرابة نصف سكانهما دون حد الكفاف، ونيكاراغوا ديون قدرها 6.1 مليار دولار، وهي أعلى نسبة دين للفرد في العالم.

واستحوذت دفعوعات خدمة الدين التي يتطلبها التكيف الهيكلي وقدرها 254 مليون دولار عام 1997 على نسبة 52 في المائة من عائدات الحكومة وبلغت ضعفي ونصف ضعف إنفاق البلد على الصحة والتعليم معا، وعلى نحو مماثل فإن لهندوراس دينا يقدر بـ 4.1 من مليارات الدولارات، و قد بلغ مقدار النقود التي دفعتها على تسديد ذلك الدين ثلث عائدات الحكومة في الأعوام الماضية، والتخفيضات التي يستلزمها التكيف الهيكلي في الميزانيات الحكومية وتخفيض حجم وكالات الانفاذ قد أعاققت بالفعل قدرة الحكومتين على حماية قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة نقص التمويل برامج حماية البيئة وكذا الهدر المستمر للموارد الطبيعية نتيجة خدمة الدين وهذا قبل أن يضرب الإعصار "ميتشي" المدمر بوقت طويل، فلو كان الاستثمار قد وجه نحو إبقاء البرامج الهامة التي تساعد صغار المزارعين، مثل الإرشاد وحفظ التربة وإعادة تشجير الغابات والإنتاج الزراعي المستدام، لأمكن التقليل إلى أدنى حد من الأضرار الناجمة عن الإعصار.

المبحث الثاني : تأثير مبادئ اتفاقات التجارة العالمية على البيئة

بعد الاهتمام الكبير الذي حظيت به قضية البيئة من طرف العلماء وأنصار حماية البيئة لأجل عالم ذو بيئة نظيفة قامت حكومات دول عديدة من العالم بإصدار تشريعات وقوانين حماية البيئة لتنظيم وضبط معدلات التلوث الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية المختلفة، ولهذا فمن الطبيعي أن تزداد نفقات إنتاج السلع والخدمات.

فقد أدت زيادة نفقات الإنتاج في السلع والخدمات المترتبة على تنفيذ تشريعات البيئة، إلى نشوء خلاف حول موضوع التجارة العالمية والمنادين بإنسيابها،

ومن ثم التنمية والرخاء والرفاهية، ففرضت المشكلة نفسها على طاولة المباحثات السياسية والاقتصادية¹ وينظر أنصار حماية البيئة² إلى تحرير التجارة على أنه يؤدي إلى زيادة التلوث وإن التجارة العالمية وما تتطلبه من وظائف وتحقيق أرباح هي ضد البيئة، وكما سبق القول أن أنصار البيئة ينظرون إلى أن التجارة العالمية تزيد من التلوث البيئي، في ذات الوقت أن أنصار حرية التجارة ينظرون إلى أنصار حماية البيئة كمعيقين للمنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق.

نخلص من ذلك أن العلاقة بين التجارة العالمية والبيئة ذات طبيعة خلافية وأدت إلى نشوب منازعات دولية بين الدول المختلفة نتيجة تغليب أحد الاعتبارين السابقين، فاستنزاف الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن زيادة الإنتاج دون ضوابط يؤثر في البيئة سلباً وإغفال هذا يلحق بالتجارة العالمية نتيجة إيجابية لها وللنمو والرفاهية إن هذه الطبيعة الخلافية بين التجارة العالمية والبيئة تتطلب ضرورة العمل على إيجاد وسائل تنسيق بين التجارة الدولية ومراكز اتخاذ السياسات البيئية في ذلك الوقت الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة بفضل التقدم التكنولوجي وتطوراته السريعة المتلاحقة³.

وفيما يلي سنرى الآثار المباشرة لاتفاقية تحرير التجارة العالمية سنة 1947 ومنظمة التجارة العالمية على البيئة وكذا المبادئ العامة للاتفاقية وأثرها على البيئة.

المطلب الاول: اتفاقية الجات لسنة 1947 ومنظمة التجارة العالمية و أثرها على البيئة

¹ - يحتل الموضوع مكانة رئيسية في الجهود التي تبذل لتعزيز - التنمية المستدامة - و عقد في شأنه مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في ريوديانيرو والبرازيل.

² - أنظر :

- Daniel. C. Esty. Grinning the GATT trade, environment and the future institute for international economic. Washington D. C 1994, P 2.

³ - صفوت عبد السلام عوض الله - تحرير التجارة و أثرها المحتمل على البيئة - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - يناير 1999 - ص 5 - 23.

في بداية السبعينات وافق مجلس اتفاقية التعريفات و التجارة على تكوين مجموعة عمل لبحث موضوع "التجارة الدولية والبيئة"¹ وفي يناير عام 1991 أعيد طرح الموضوع بواسطة دول "النافتا"²، وفي مايو من ذات العام تقرر أن تبدأ مناقشات داخل مجلس "الجات" للمساعدة في اتخاذ قرار حول كيفية معالجة العلاقة المتبادلة بين البيئة والتجارة العالمية في إطار اتفاقية 1947.

وعقدت بعد ذلك عدة اجتماعات غير رسمية لبحث كيفية عمل المجموعة ونطاق من اختصاصاتها وبرنامج عملها، وفي هذه الاجتماعات هناك عدة اتجاهات :

1) موقف الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية واليابان تؤيد عمل المجموعة.

2) الدول النامية علقت عمل مجموعة العمل على شرطين.

3) تحديد اختصاصات مجموعة العمل.

4) ترك المجموعة تؤدي عملها دون ضغط و ليس في فترة محددة.

هذا و في أكتوبر 1991 اتخذ مجلس اتفاقية 1947 قرارا بتشكيل مجموعة العمل لبحث موضوع التجارة والبيئة.

تشكلت بعدها لجنة التجارة والبيئة، وتضمنت الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي قرار وزاريا حدد شروط للجنة التجارة والبيئة على الوجه التالي:

أ) تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري متعدد الأطراف والإجراءات التجارية التي يتم اتخاذها لأغراض بيئية، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة Sustainable development وأنشأت اللجنة

1- أستوكهولم عام 1972 و لم تمارس هذه المجموعة عملها الحقيقي إلا في عام 1990 حيث تقدمت مجموعة دول النافتا بمشروع قرار خلال أعمال جولة أورغواي يقضي بإعادة نشاط هذه المجموعة الخاصة بالنسبة.

2- "النافتا" هي اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا.

التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية، لجنة فرعية للتجارة و البيئة وذلك حتى يبدأ فوراً قبل أول يناير 1995¹.

(ب) تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي و كل من :

- الرسوم والضرائب المفروضة لأغراض البيئة.
- المتطلبات التي يتم اتخاذها لأسباب بيئية و المتعلقة بالجالات بما في ذلك المعايير و النظم الفنية للتعبئة و التغليف و إعادة الاستخدام.
- مسألة الشفافية في النظام التجاري و تحقيق أهداف البيئة.
- أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق و خاصة بالنسبة للدول النامية و الفوائد البيئية الناجمة عن إزالة القيود و التشوهات التجارية.
- الصادرات للسلع محظورة الاستهلاك محليا.

ما يلاحظ من خلال هذه التنظيمات البيئية أننا نجد جالات 1947 حاولت نوعاً ما إرضاء أنصار البيئة والدول النامية من خلال إقرار تنظيمات بيئية في مفاوضات جولة أورغواي ومن خلال اللجنة المشكلة المعنية بالتجارة و البيئة، غير أن هذه الإجراءات لم تمنع من الإقرار بالحق في بيئة نظيفة خاصة لدى الدول النامية التي لا تملك إمكانيات التمويل لإقامة مشروعات البيئة النظيفة.

ومن أهم المبادئ التي أرسستها اتفاقية جالات 1947 نحو تحرير التجارة العالمية هي :

1) شرط الدولة الأكثر رعاية.

2) مبدأ عدم التمييز في المعاملة.

فالمبدأ الأول يحظر المعاملة التمييزية، وأي ميزة تمنح لدولة معينة تنسحب إلى الدول الأخرى، والمبدأ الثاني يقضي بعدم التمييز بين السلع المستوردة والسلع المحلية.

¹ - أحمد جامع - اتفاقيات التجارة العالمية و شهرتها الجالات - الجزء الثاني - دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 147.

وبتطبيق الشروط البيئية وهذا على المبدأين نجد أن يمتنع على الدول المستوردة أعضاء اتفاقية 1947 استخدام المعايير والشروط البيئية للتمييز ضد منتجات دول أخرى، مما أثار كثير من المنازعات من شروط تتعلق بالتعبئة والتغليف وغيرها، أو في مواصفات بيئية في طرق الإنتاج وهو ما يتعارض مع القواعد العامة لتحرير التجارة الدولية طبقاً لاتفاقية 1947 ويشير بالتالي منازعات بين أنصار البيئة وأنصار تحرير التجارة العالمية¹.

ومن أجل التوفيق بين الاتجاهين المتشددتين وموافقتهم ونزاعاتها فالسلع الأجنبية التي يتم إنتاجها بطرق مناوئة للبيئة يجب أن تخضع بطريقة فردية لرسم بيئي يفرض عليها عندما يتم استيرادها وأن قواعد منظمة التجارة العالمية تعدل بحيث يشمل هذا الرسم القواعد والاتفاقات في منظمة التجارة العالمية شأنها شأن رسم الدعم و الرسم المقرر على الإغراق.

هذا ويلاحظ أن إقامة مشروعات صناعية قريبة من المدن الكثيفة السكان مثل الحديد والصلب والأسمنت والبتروكيماويات أدت كلها إلى مشاكل بيئية، كما أن أعمال معايير البيئة في الصناعات والنشاطات التجارية قد يؤدي إلى تقلص الإنتاج وبالتالي عدم أعمال معايير البيئة خاصة في الدول النامية التي ليست لها الإمكانيات الكافية و بالتالي إلحاق أضرار بالحقوق في بيئة نظيفة.

المطلب الثاني: مسألة التوفيق بين تحرير التجارة العالمية و قضايا البيئة

من الملاحظ خلال العقد الماضي أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي مختلف الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدوداً حرجية أوشكت على الاختلال، ولم تعد تلك القضايا تشكل

¹ - النزاع الأكثر ضراوة أثير بين أنصار البيئة و اتفاقية 1947 هو المتعلق بقضية التونة و الدولفين، و هو نزاع بين الولايات المتحدة و المكسيك حيث فرضت الولايات المتحدة حظر استيراد التونة من المكسيك بحجة انقراضه، لجأ المكسيك إلى جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي أيد موقف الحكومة المكسيكية لأن تصرف الولايات المتحدة يتناقض مع مواد الاتفاقية، في حين رأى أنصار البيئة أن قرار المنظمة بمثابة تحديد للحماية البيئية الواجبة.

هاجسا يهدد المستقبل وحسب، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب والتنوع الإحيائي مهدد بالإنقراض وظواهر التغيرات المناخية تزايدت في صورة موجات حادة، من الجفاف أو الفيضانات المهلكة نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية انحسار للغابات وإتساع رقعة التصحر وارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة الدفء العالمي وغيرها من مظاهر الاختلالات البيئية، وبالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية إلى مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها، وفي هذا الإطار أيضا كان من الضروري أن تكون القضايا و الاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات و نظم التجارة الدولية¹.

وفي هذا الصدد يسعى المجتمع الدولي إلى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدوملية وإزالة العوائق المقيدة لها، وبين الأهداف البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية وتشكل نوعا جديدا من التدابير الحماية أمامها، فبينما لا تزال الدول النامية تحاول توفيق أوضاعها بما يتماشى والمقررات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي وتبعات والتزامات عضوية منظمة التجارة العالمية، تأتي التوجهات الحديثة للدول المتقدمة لتضمن الاعتبارات البيئية في نظم وسياسات التجارة الدولية حيث تتخذ هذه التوجهات أنماطا وصورا تدعو إلى المزيد من التخوف والريبة من جانب الدول النامية، فالدول المتقدمة في توجهاتها تلك لا تكتفي بفرض تدابير تجارية بيئية عادلة تضمن لكافة الدول درء أية مخاطر محتملة على السكان والنبات والحيوان وإنما تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول

¹ - تم طرح موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة في المراحل الأخيرة لمفاوضات جولة أوروغواي بناء على مقترح أمريكي للنظر في إنشاء لجنة دائمة للتجارة و البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية وعارضة الدول النامية و أستمر هذا الموضوع محل نزاع، و في مؤتمر مراكش تم التوصل إلى قرار وزاري بإنشاء هذه اللجنة و تحديد نطاق ولايتها - أنظر للمزيد م.م.ش البيئة و التجارة، الواقع و التوجهات مارس 2001، الموقع (اتفاقية الجات) ص 01.

المتعاملة معها حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط إلى المنتجات ذاتها من حيث الخصائص والمواصفات وإنما إلى ظروف الإنتاج وطرقه Production methods and process والإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الدولية¹.

إن القضايا المطروحة عالميا حول التجارة والبيئة تحمل في واقع الأمر أهدافا ومقاصد نبيلة غير أن تباين الاهتمامات بالبيئة في المرحلة الحالية بين الدول النامية والمتقدمة، وكذلك اختلاف مراحل التطور الاقتصادي لكل منها يدعو الدول النامية إلى الارتياح، والتحفيز على التوجهات المثارة ويدعوها إلى الانتباه لما يمكن أن ينطوي عليه طرح تلك القضايا من تحيز ملحوظ لغير صالحها، وما يتوقع له من آثار لا يستهان بها على أوضاع التجارة والتنمية في تلك الدول إنه في إطار اتفاقية "الجات"

تطورت السياسات الدولية تجاه تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات، بحيث تقوم التجارة على أساس عدم التمييز بين الدول، غير أنه في إطار اتفاقية "الجات" لا توجد أحكام أو اتفاقيات محددة حول القضايا البيئية ولم تحدد مستويات أو معايير بيئية للتجارة، فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد معينة للتمييز بين الأخشاب المصدرة من دول تتبع أو لا تتبع سياسات مستدامة في إدارة مواردها الغابية، أو منتجات اللحوم من الماشية التي تربي وفق نظام الرعي المفتوح أو في حضائر مغلقة، وبالتالي كانت هذه المعايير أحادية الجانب من بين الأسباب التي أدت إلى تعدد النزاعات والقضايا التجارية ذات العلاقة بالاعتبارات البيئية بين الدول.

فالولايات المتحدة على سبيل المثال فرضت حظرا في أوائل التسعينات على شحنات التونة المكسيكية الواردة إليها ليس لأسباب تتعلق بالسلعة نفسها، وإنما لأن

1- سهيل حسين الفتلاوي - منظمة التجارة العالمية - دار الثقافة للنشر - ط 1 - عمان - الأردن - 2005 - ص 293.

الصيادين المكسيكيين يستخدمون شبكا تؤدي إلى قتل الدلافين الأمر الذي يتناقض مع المواصفات المحلية الأمريكية للشباك المستخدمة في الصيد من أجل حماية الدلافين¹ هذا وإذا كانت "الجات" في جولتها الأخيرة في الأوروغواي لم تتضمن اتفاقية بيئية محددة، فإن الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة والصحة النباتية، قد حددت التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية السكان والنبات والحيوان من أية مخاطر لانتقال الأوبئة والأمراض أو الكائنات الناقلة لها عبر النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو المواد المضافة والملوثات والسموم في الأغذية والمشروبات، كما أن اتفاقية القيود على التجارة تقدم القواعد الفنية التي تثقف والأهداف البيئية بطريقة أكثر وضوحا حيث تشير هذه الاتفاقية إلى أنه ليس لأية دولة الحق من أن تمنع دولة أخرى من تطبيق المعايير التي تراها ضرورية لحماية صحة و حياة الإنسان و النبات و الحيوان بشرط ألا تشكل هذه المعايير وسائل تمييز غير مبررة.

وخلال المراحل النهائية لجولة الأوروغواي وخاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش والذي أسفر عن الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية أخذت الاعتبارات البيئية اهتماما أكثر وضوحا وتزايدا، حيث وردت تلك الاهتمامات في نص الديباجة الخاصة باتفاقية هذه المنظمة العالمية إذ ورد في تلك الديباجة أن الدول الأطراف بحاجة إلى حماية وصيانة البيئة وزيادة الوسائل الكفيلة بتنفيذ ذلك على النحو الذي يتناسب مع متطلبات واهتمامات كل منها وفق المستويات المختلفة للنمو الاقتصادي.

وفي اجتماع مراكش أيضا طالبت الدول وبخاصة المتقدمة بتكوين لجنة فرعية تهتم بتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة حيث تم وضع العناصر المرجعية لمهامها التي تتمثل فيما يلي² :

¹ - سهيل حسين الفتلاوي - المرجع السابق - ص 294.

2- هشام صادق بشير - حماية البيئة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية - مجلة آفاق البيئة و التنمية - عدد 32 - سنة 2011 - تصدر عن الجزيرة للنشر و التوزيع.

- 1) العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف وقواعد التجارة بمنظمة التجارة العالمية.
- 2) العلاقة بين نظام التجارة العالمي و فرض الرسوم لأغراض بيئية والمتطلبات الخاصة بالمنتج بما فيها المقاييس الفنية والعنونة وعلامات الغلاف.
- 3) العلاقة بين آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وتلك الخاصة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.
- 4) أثر استخدام المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق وبالأخص على الدول النامية.
- 5) تصدير السلع الممنوع تداولها محليا
- 6) حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالبيئة.
- 7) البيئة و التجارة في الخدمات.
- 8) التوجهات البيئية التي تسعى الدول المتقدمة لتضمينها في التجارة و تخوفات الدول النامية.

خاتمة

إن مواجهة المخاطر البيئية التي يواجهها العالم اليوم تستحق الكثير من الجهود والاهتمام من قبل كافة دول العالم، كما تستحق قدرا كبيرا من التنسيق والعمل المشترك في عدد من المجالات، وفي هذا الإطار فإنه من الطبيعي أن يكون لكل دولة الحق في مراقبة التأثيرات المحتملة التي تتضمنها المبادلات التجارية على نحو آخر مع باقي الدول الأخرى لحماية بيئتها ضد الأضرار المحتملة، غير أنه في نفس الوقت فإن على كل دولة مسؤولية مشتركة، و إن كانت متفاوتة، في مواجهة مشكلات البيئة العالمية، إلا أن التوجهات المتزايدة للاعتبارات البيئية في التجارة الدولية أصبحت مصدر إزعاج متزايد من دول العالم وبخاصة الدول النامية، فمثلا تمثل المغالاة في تطبيق المعايير البيئية المتمثلة في (المقاييس البيئية والصحية الإلزامية، معايير الأداء، ممارسات صديقة للبيئة، مواصفات بيئية وتوفير معلومات عن المنتج أو ما يعرف

بالعنونة البيئية المعتمد على تحليل دورة الحياة للمنتج، معايير العمليات التي تحدد المسموح به من التكنولوجيا والعمليات الإنتاجية ذات المستويات العالية من قبل الدول المتقدمة نوعا من الحماية التجارية التي تراها الدول النامية غير عادلة وتقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق وتذهب أرباح الرياح بما قد تحوزه بعض تلك الدول من عناصر الميزة النسبية والقدرة التنافسية.